



المملكة العربية السعودية

التقرير الاقتصادي الربعي

الربع
الثالث
2025

01	<u>ملخص تنفيذي</u>	3
02	الفصل الأول: الاقتصاد العالمي	
	<u>النمو الاقتصادي العالمي</u>	5
	<u>التضخم الاقتصادي العالمي</u>	6
	<u>المخاطر الاقتصادية</u>	7
03	الفصل الثاني: الاقتصاد السعودي	
	<u>الناتج المحلي الإجمالي</u>	10
	<u>الإنتاج الصناعي</u>	11
	<u>مؤشر مديري المشتريات</u>	12
	<u>التجارة الخارجية</u>	13
	<u>الأسعار</u>	15
	<u>العقار</u>	16
	<u>نقاط البيع والسحوبات النقدية</u>	18
	<u>المالية العامة</u>	19
	<u>الأداء النقدي</u>	21
	<u>سوق العمل</u>	23



ملخص تنفيذي

وفي مجال **التجارة الخارجية**، تحسّن الفائض التجاري للمملكة خلال الربع الثالث 2025م ليبلغ نحو 66 مليار ريال، مقارنة بـ 56 مليار ريال في الربع الثالث 2024م، مسجلاً نمواً سنوياً قدره 17%. ويأتي هذا التحسن نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية بوتيرة أعلى من نمو الواردات؛ إذ بلغت قيمة الصادرات 303 مليارات ريال، محققة نمواً سنوياً نسبته 10%، مقابل واردات بلغت 237 مليار ريال بنمو سنوي قدره 8%.

سجلت **الإيرادات غير النفطية** للدولة نمواً طفيفاً بنسبة 0.6% على أساس سنوي لتبلغ حوالي 119.1 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2025م، في حين سجلت **الإيرادات النفطية** انخفاضاً بلغ 21.0% ليبلغ 150.8 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2025م، في المقابل ارتفعت **المصروفات العامة** للدولة بنسبة 5.6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ حوالي 358.4 مليار ريال، وسجلت الميزانية العامة للمملكة عجزاً مالياً قدره 88.5 مليار ريال، بما يمثل أعلى عجز فصلّي له.

وفيما يخص **المؤشرات النقدية**، سجل إجمالي عرض النقود (ن3) في المملكة ارتفاعاً بنحو 7.8% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025م ليبلغ 3,172 مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الودائع تحت الطلب بنسبة 2.4% وزيادة قدرها 35.1 مليار ريال، والتي تعد المساهم الأكبر في الإجمالي بنسبة 46.6%، لتصل إلى 1,477 مليار ريال. كما بلغ سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) 5.37%.

بلغ **معدل البطالة** بين السعوديين في الربع الثالث من عام 2025م 7.5%، مقارنة بـ 6.8% في الربع الثاني من العام نفسه. ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة معدل البطالة بين الإناث والذكور مقارنة بالربع السابق، وكذلك تراجع معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديين على أساس ربعي، ليصل إلى 49.0% في الربع الثالث من عام 2025م مقارنة بـ 49.2% في الربع السابق من نفس العام.

من المتوقع أن يسجل **النمو الاقتصادي العالمي** نمواً بنحو 3% في كل من عامي 2025م و2026م، متراجفاً من 3.3% في عام 2024م. ومن المتوقع تراجع التضخم إلى 3.6% في عام 2025م و3.4% في عام 2026م، ويُعزى هذا الانخفاض إلى ضعف الطلب العالمي وتراجع أسعار الطاقة منذ بداية العام، مع وجود تباين واضح في مسار التضخم بين الدول. ورغم التراجع، لا تزال معدلات التضخم عالمياً أعلى من المستويات المستهدفة في عدد من الاقتصادات، وهو الأمر الذي تتعامل معه الحكومات بحذر في إدارة سياساتها الاقتصادية والنقدية. وبشكل عام، يكشف الربع الثالث لعام 2025م عن مرحلة من التماسك الاقتصادي أكثر من كونها مرحلة انتعاش قوي، حيث يستمر الاقتصاد العالمي في التعافي التدريجي ولكن بوتيرة أبطأ، في ظل حاجة متزايدة لتخفيف التوترات التجارية وتحسين الظروف المالية لضمان استمرار هذا المسار خلال الفترات القادمة.

شهد **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** للمملكة نمواً إيجابياً للربع السابع على التوالي، مواجلاً أداءه التصاعدي، ومسجلاً ارتفاعاً بنسبة 4.8% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2025م، يُعزى هذا النمو إلى ارتفاع جميع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وفي إطار جهود المملكة لتنويع الاقتصاد، ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3% على أساس سنوي، ومن بين أهم هذه الأنشطة، برز قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والذي ساهم بدوره بنسبة 11.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، محققاً نمواً سنوياً بنسبة 5.2%.

سجل متوسط **مؤشر الإنتاج الصناعي** في الربع الثالث من عام 2025م ارتفاعاً بلغ 8.0% على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع الأنشطة النفطية وغير النفطية بنسبة 9.0%، و5.4% على التوالي. وحقق نشاط الصناعات التحويلية أداءاً متميزاً في الربع الثالث من عام 2025م، حيث ارتفع بنسبة 5.0% مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

شهد **مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات** للقطاع الخاص غير النفطي في الربع الثالث لعام 2025م أداءً إيجابياً ليبلغ 56.8 نقطة، مرتفعاً عن الربع الثاني من العام الحالي البالغ 56.2 نقطة، حيث ظل المؤشر في منطقة التوسع مدعوماً باستمرار الزخم الاقتصادي القوي في الأنشطة غير النفطية، وتحسن الطلب المحلي وتزايد النشاط التجاري والاستثماري في السوق. كما حققت المملكة المرتبة الأولى بين دول مجموعة العشرين من حيث أداء مؤشر مديري المشتريات لشهر سبتمبر 2025م، مما يعكس قوة الأداء الاقتصادي غير النفطي ومتانة الثقة في بيئة الأعمال المحلية.



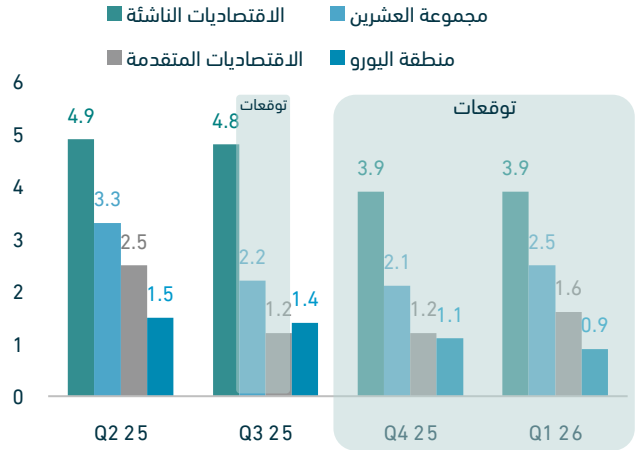
الفصل الأول الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي العالمي

مرونة في النمو الاقتصادي العالمي رغم استمرار الضغوط التجارية والتضخم

الشكل (1): معدل نمو الاقتصاد العالمي الربعي

(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: بلومبيرج

شهد الربع الثالث من عام 2025 استمرارًا في التحديات الاقتصادية العالمية، مع استمرار الضبابية الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية، إلا أن مسار النمو أظهر بعض المرونة في مواجهة ذلك، فخلال هذا الربع، بقيت تداعيات المواجهات التجارية ماثلة، خصوصًا بين الولايات المتحدة وعدد من الشركاء التجاريين وعلى رأسهم الصين، إضافة إلى ضغوط التضخم وضعف الطلب في بعض الاقتصادات. ومع ذلك، بدأت ملامح توازن نسبي تظهر بالربع الثالث من العام مقارنة ببدايته، الأمر الذي ساعد في الحد من وتيرة التراجع الاقتصادي في عدة مناطق.

وجاءت التقديرات الأخيرة لبلومبيرج لتعكس تحسنًا طفيفًا في أداء الأسواق العالمية، حيث رفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي لعام 2025م إلى نحو 3% من 2.8% في منتصف عام 2025م، بدعم من أداء أفضل من المتوقع في بعض الاقتصادات الكبرى خلال منتصف العام. وعلى الرغم من أن هذا المعدل لا يزال أدنى من مستويات ما قبل الجائحة، فإنه يكشف عن قدر من التكيف مع الصدمات الاقتصادية، إضافة إلى استمرار الدعم من السياسات المالية والنقدية في العديد من الدول.

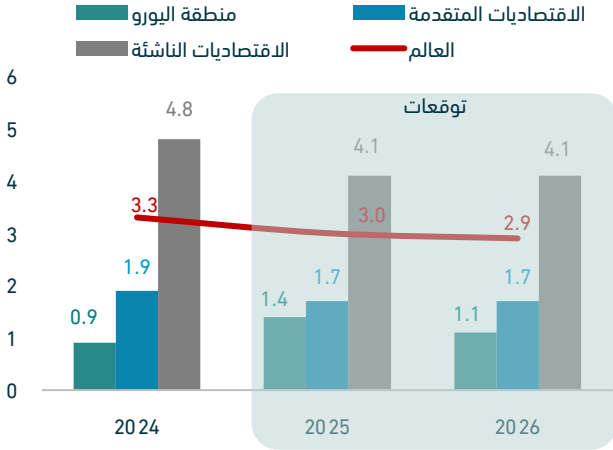
وبالرغم من استمرار التحديات الاقتصادية العالمية، شهدت التجارة العالمية تحسنًا طفيفًا خلال الربع الثالث من عام 2025م متأثرة بتحسين أداء السوق، ومدعومة بإعادة توجيه سلاسل الإمداد وتزايد النشاط في قطاعات معينة مثل التكنولوجيا والطاقة. ورغم استمرار الضغوط الناتجة عن التوترات التجارية، فقد ساهمت الاتفاقيات الجزئية بين بعض الاقتصادات الكبرى في الحد من احتمالات التصعيد الفوري. ومع ذلك، يبقى تأثير الرسوم الجمركية قائمًا، إذ لا تزال الشركات تتعامل مع تكاليف أعلى وقيود أكبر على التجارة، خصوصًا بين الولايات المتحدة والصين.

أما على صعيد أداء الأسواق المالية العالمية، فقد شهد الربع الثالث تماسكًا مقارنة بذروة التقلبات في عام 2024م بسبب السياسات النقدية المشددة من قبل البنوك المركزية. إذ سجلت الأسهم العالمية مكاسب محدودة، بينما تراجعت مستويات التقلب، واستمر مستوى المخاطر الائتمانية في التحسن التدريجي. ويُعزى هذا التحسن إلى توقعات أكثر استقرارًا بشأن السياسات النقدية، إضافة إلى الدعم المالي في بعض الاقتصادات التي تمتلك فوائض مالية تمكّنها من تنفيذ برامج تحفيزية.

ورغم ذلك، لا ينبغي الإفراط في التفاؤل بشأن مسار الاقتصاد العالمي خلال الفترة القادمة، إذ أن آثار السياسات التجارية من توترات تجارية

الشكل (2): معدل نمو الاقتصاد العالمي السنوي

(نسبة مئوية)



المصدر: بلومبيرج

وسياسات حماية لم تظهر بشكل كامل بعد، كما بدأت بعض الاقتصادات الكبرى مثل الصين والاتحاد الأوروبي تشهد مؤشرات تباطؤ ملحوظة في الربع الثالث من عام 2025م. وقد يؤدي أي تصعيد جديد في الرسوم الجمركية أو تراجع أكبر في مستوى الطلب إلى تفويض ثقة المستثمرين ورفع مستويات التقلب في الأسواق، خصوصًا في ظل تباطؤ قطاع العقارات في شرق آسيا وتباطؤ نمو الصناعات الثقيلة في أوروبا.

وتشير توقعات بلومبيرج إلى أن الاقتصادات المتقدمة ستستمر في تسجيل نمو معتدل يبلغ نحو 1.7% في عام 2025م. مدعومًا بتحسين نسبي في الأوضاع المالية واستقرار في معدلات الرسوم الجمركية مقارنة بما كان يخشى منه في بداية العام، إضافة إلى استمرار الإنفاق الاستهلاكي الذي بقي عند مستويات جيدة خلال الربع الثالث.

وفي منطقة اليورو، من المتوقع أن يواصل الاقتصاد نموه عند مستويات قريبة من 1.4% خلال عامي 2025م و2026م، رغم بعض مظاهر التباطؤ التي ظهرت في قطاعات التصنيع والتصدير. وقد ساهمت زيادة الاستثمارات وتراجع التقلبات في الأسواق المالية إضافة إلى تعافي السياحة في بعض الدول الأوروبية في دعم هذا الاستقرار النسبي، إلا أن الزخم الاقتصادي ضعيف مقارنة بما كان متوقعًا في النصف الأول من العام.

أما الاقتصادات الناشئة والنامية، فمن المتوقع في عام 2025م أن تبقى عند معدل نمو يقارب 4.1%. حيث استقرت توقعات النمو للصين عند حوالي 4.9% في عام 2025م رغم تباطؤ الربع الثالث، مدفوعة بتحسين نسبي في الخدمات وبعض الأنشطة الصناعية. وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، من المتوقع أن يتسارع النمو إلى 3.9% بدعم من تحسن النشاط غير النفطي وارتفاع بعض الاستثمارات. أما في إفريقيا جنوب الصحراء، فمن المرجح أن يستقر النمو عند 3.7% في عام 2025م قبل أن يرتفع إلى 3.9% في 2026م، بينما أمريكا اللاتينية والكاريبي يصل النمو إلى 2.7%، ومع تحسن طفيف في 2026م.

وبشكل عام، يكشف الربع الثالث لعام 2025م عن مرحلة من التماسك الاقتصادي أكثر من كونها مرحلة انتعاش قوي، حيث يستمر الاقتصاد العالمي في التعافي التدريجي ولكن بوتيرة أبطأ، في ظل حاجة متزايدة لتخفيف التوترات التجارية وتحسين الظروف المالية لضمان استمرار هذا المسار خلال الفترات القادمة.

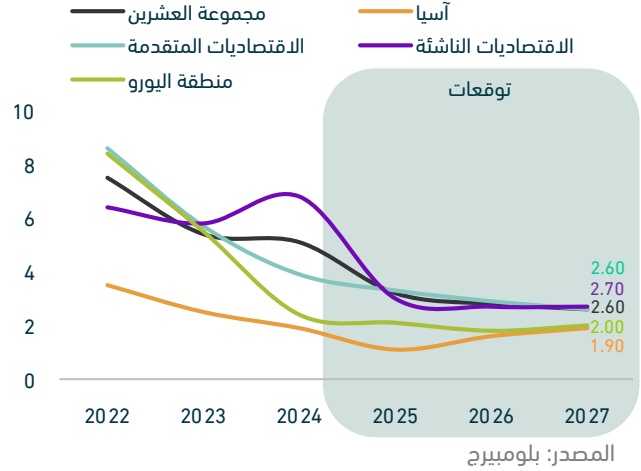


التضخم العالمي

انخفاض تدريجي في التضخم العالمي مع تباين بين الاقتصادات وسط توقعات بسياسات نقدية أكثر تيسيراً وتوازناً نسبي في أسواق الطاقة

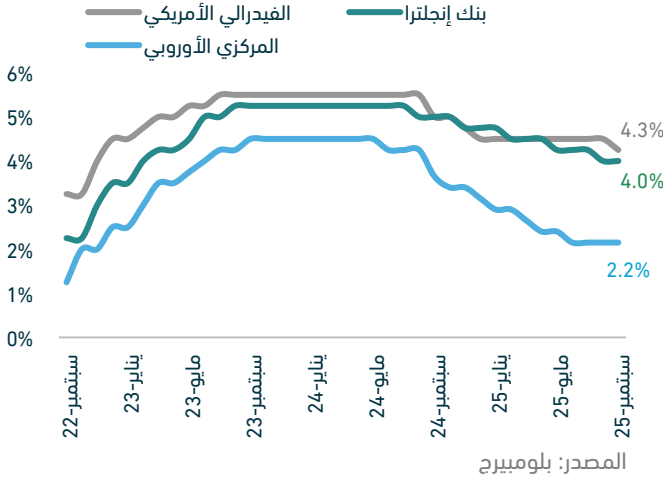
الشكل (3): معدلات التضخم العام

(نسبة مئوية، أساس سنوي)



الشكل (4): معدلات الفائدة

(نسبة مئوية)



وتباطؤ الطلب. أما أسعار الغاز الطبيعي، فبقيت مستقرة نسبياً وسط توقعات بانخفاض الطلب، وتخفيف قواعد تخزين الغاز في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب زيادة مرتقبة في إمدادات الغاز المسال على المدى المتوسط.

من المرجح أن تشهد الولايات المتحدة استمراراً في خفض أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة، مدفوعة بتراجع التضخم وتباطؤ سوق العمل، ما يعزز فرص تخفيف السياسة النقدية لدعم النشاط الاقتصادي.

أما في منطقة اليورو، فمن المتوقع أن يبقى سعر الفائدة ثابتاً، في ظل تضخم أكثر استقراراً. بينما تواصل اليابان رفع أسعار الفائدة بسبب ارتفاع عوائد السندات، وهذا الارتفاع قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض والتأثير على الاستثمارات.

كما يُتوقع أن تلجأ الاقتصادات الكبرى مثل الصين وألمانيا والولايات المتحدة إلى اعتماد سياسات مالية تحفيزية إضافية لتعزيز النمو، كما تركز الصين على دعم الطلب المحلي والصناعات التحويلية لتعويض تراجع التصدير، مما قد يؤثر على الاقتصاد العالمي.

تواجه الاقتصادات الناشئة ضغوطاً متزايدة بسبب مستويات أسعار الفائدة العالمية المرتفعة وتقلبات الأسواق المالية. هذا قد يؤدي إلى هجرة الاستثمارات قصيرة الأجل والتأثير على استقرار العملات المحلية. لذا ستواجه الاقتصادات الناشئة والنامية تحديات على صعيد التوظيف ومستويات الدخل، مع ضعف الاستثمارات الداخلة.

أخيراً، تشهد استثمارات تقنية الطاقة والذكاء الاصطناعي نمواً متزايداً، مما يعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي والتوجه نحو التكنولوجيا المستدامة.

ومع التفاؤل الحذر بإمكانية تغلب الاقتصاد العالمي تدريجياً على التحديات، ومواصلة التضخم العالمي في التراجع التدريجي، ليصل إلى 3.6% في عام 2025م، ثم إلى 3.4% في عام 2026م، وفقاً لتقديرات بلومبيرج. ويُعزى هذا الانخفاض إلى ضعف الطلب العالمي وتراجع أسعار الطاقة منذ بداية العام، مع وجود تباين واضح في مسار التضخم بين الدول. ورغم التراجع، لا تزال معدلات التضخم عالمياً أعلى من المستويات المستهدفة في عدد من الاقتصادات، وهو الأمر الذي تتعامل معه الحكومات بحذر في إدارة سياساتها الاقتصادية والنقدية.

في الولايات المتحدة يستمر تأثير التعريفات الجمركية التي فرضت خلال العام على الأسعار، إذ يتحمل المستهلك النهائي الجانب الأكبر منها. وتظل أسعار السلع والخدمات الأساسية عند مستويات أعلى من المتوسطات التاريخية.

أما منطقة اليورو شهدت انخفاضاً نسبياً في مستويات التضخم، مدفوعاً بقوة اليورو واستمرار بعض السياسات المالية المؤقتة التي خففت الضغوط السعريّة خلال الربع الثالث. ويظهر التضخم في مسار أكثر استقراراً مقارنة بالاقتصادات الكبرى الأخرى.

وفي الصين رفعت التوقعات الخاصة بالتضخم الأساسي إلى 0.5% لعام 2025م و0.8% لعام 2026م، وفقاً لصندوق النقد الدولي، نتيجة التعافي التدريجي للطلب المحلي والإنفاق الاستهلاكي، رغم استمرار الضغوط المتعلقة بقطاع العقار وضعف النمو الخارجي.

التضخم المتراجع سيؤثر على مسار أسعار الطاقة عالمياً في عام 2025م، كما أن هناك حالة من التوازن بين التحديات الجيوسياسية والعوامل الأساسية في السوق، فقد تراجعت أسعار سلع الطاقة الأساسية بنحو 8% بنهاية الربع الثالث من عام 2025م. وكانت أسعار النفط قد ارتفعت مؤقتاً في يونيو نتيجة التوترات في الشرق الأوسط، مدفوعة بمخاوف الأسواق من تصاعد المخاطر الجيوسياسية، وليس بسبب اضطرابات فعلية في الإمدادات، إلا أن هذا الارتفاع تلاشى مع عودة العوامل الأساسية، مثل وفرة الإمدادات من "أوبك+" وخارجها



آفاق الاقتصاد العالمي

مخاطر متزايدة وفرص لتحفيز النمو في عام 2025م

أولاً: مخاطر متزايدة

المشكلات المتعلقة بالرسوم الجمركية الأمريكية، بما في ذلك فرض تعريفات تصل إلى 50% على بعض السلع، ستضعف النمو العالمي بنحو 0.2 نقطة مئوية في عام 2025م. فاستمرار حالة عدم اليقين وتوترات السياسات التجارية قد تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والاستثمار، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على التصدير.

أيضاً زيادة الرسوم الجمركية على قطاعات استراتيجية مثل الإلكترونيات والأدوية قد ترفع متوسط الرسوم المطبقة، مما يؤدي إلى أعباء أكبر على هذه القطاعات، ويخلق اختناقات في سلاسل الإمدادات، مما يضخم الأثر الاقتصادي المباشر وغير المباشر لهذه الإجراءات. وتضاد التوترات الجيوسياسية، خصوصاً في الشرق الأوسط أو أوكرانيا، قد يؤدي إلى صدمات سلبية جديدة في جانب العرض العالمي، مع إمكانية تعطل طرق الشحن وسلاسل الإمداد، وزيادة في أسعار السلع الأساسية، خاصة إذا تضررت البنية التحتية.

النشاط الاقتصادي القوي في النصف الأول من العام بفعل التحفيز المسبق قد يجعل الاقتصادات أكثر عرضة لتأثير الصدمات السلبية حتى الربع الأول من عام 2026م، حيث يمكن أن تؤدي وفرة المخزونات إلى تراجع غير متوقع في طلبات الاستيراد، وتكبد الشركات خسائر بسبب تكاليف التخزين أو تقادم السلع المخزنة.

ارتفاع الدين العام العالمي يشكل خطراً متزايداً، حيث يقاوم ضغوط التمويل ويحد من قدرة الحكومات على تبني سياسات تحفيزية مستقبلية، مما يزيد من احتمالية حدوث أزمات مالية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي العالمي.

ثانياً: اتجاهات داعمة لتعزيز مرونة الاقتصاد العالمي

رغم المخاطر والتحديات الراهنة في البيئة الاقتصادية العالمية، تنبثق فرص إيجابية من خلال الاتفاقيات التجارية الشاملة، وخصوصاً تلك التي تركز على الخدمات الرقمية والاستثمار الأجنبي، ما يعزز الإنتاجية ويدعم المرونة الاقتصادية على المدى الطويل. وقد أتاح تدشين موجة جديدة من هذه الاتفاقيات تنفيذ إصلاحات هيكلية أعمق تشمل سوق العمل، وتسهيل التنقل، ورفع المهارات، وتبسيط اللوائح، وتعزيز المنافسة والابتكار، ما يعزز قدرة الاقتصاد العالمي على مواجهة التحديات بكفاءة. ومن أبرز هذه الاتفاقيات: اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وهي أكبر اتفاقية تجارة حرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واتفاقية الشراكة في الاقتصاد الرقمي، التي تهدف إلى تنظيم التجارة الرقمية بين عدة دول. حيث تُشكل هذه الاتفاقيات ركائز مهمة لدعم التعافي والنمو المستدام، خصوصاً مع التركيز على تطوير القدرات البشرية والإنتاجية.



جدول (1): مؤشرات مختارة لدول مجموعة العشرين

دول مجموعة العشرين	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) الربع الثالث 2025م	معدل التضخم (%) سبتمبر 2025م	أسعار الفائدة الرسمية (%) سبتمبر 2025م ¹	مؤشر الإنتاج الصناعي (%) سبتمبر 2025م	مؤشر مديري المشتريات (نقطة) سبتمبر 2025م
الأرجنتين	3.3	31.8	29.0	-0.5	-
أستراليا	2.1	3.6	3.6	-1.2	51.4
البرازيل	1.8	5.2	15.0	2.0	46.5
كندا	2.6	2.4	2.5	-	47.7
الصين	4.8	-0.3	3.0	6.5	51.2
الاتحاد الأوروبي	1.4	2.2	2.15	1.2	49.8
فرنسا	0.9	1.2	2.15	1.3	48.2
ألمانيا	0.3	2.4	2.15	-1.4	49.5
الهند	8.2	1.4	5.5	4.6	57.7
إندونيسيا	5.0	2.7	4.75	-	50.4
إيطاليا	0.6	1.4	2.15	1.4	49.0
اليابان	0.6	2.9	0.5	3.8	48.6
السعودية	4.8	2.2	4.75	9.3	57.8
المكسيك	-0.1	3.8	7.5	-2.3	49.6
روسيا	0.6	8.0	17.0	0.3	48.2
جنوب إفريقيا	2.0	3.4	7.0	1.0	50.2
كوريا الجنوبية	1.8	2.1	2.5	11.9	50.7
تركيا	3.7	33.3	40.5	3.0	46.7
الولايات المتحدة	2.3	3.0	4.25	1.9	52.0
المملكة المتحدة	1.3	3.8	4.0	-2.5	46.2

المصدر: بلومبيرج، 2025م

¹ بيانات الأرجنتين حتى شهر يونيو 2025م.



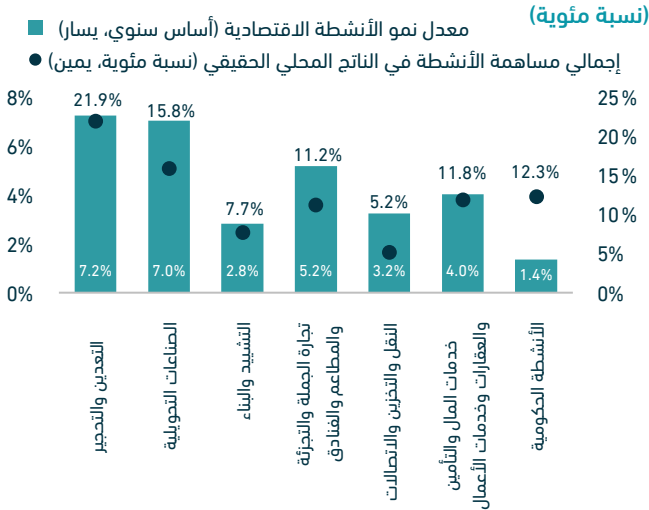
الفصل الثاني

الاقتصاد السعودي

الناتج المحلي الإجمالي

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بنمو جميع الأنشطة الاقتصادية في الربع الثالث 2025م

الشكل (6): معدل النمو لأبرز الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثالث 2025م



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

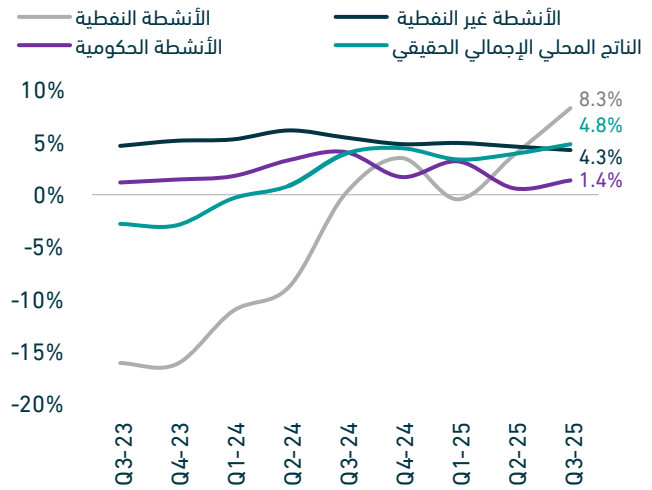
في حين سجلت الأنشطة الحكومية نمواً سنوياً بلغ 1.4% بمساهمة بلغت 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الربع الثالث من عام 2025م، وبقيمة 150.6 مليار ريال.

فيما ساهمت عوامل أخرى في دعم النمو الاقتصادي بشكل مؤثر خلال الربع الثالث من عام 2025م، من أبرزها تحسن الاستهلاك والاستثمار. فقد ارتفع الاستهلاك النهائي الخاص بنسبة 2.7% على أساس سنوي، كما سجل الاستثمار في إجمالي تكوين رأس المال غير الحكومي نمواً بنسبة 3.2%. كما ساهم ارتفاع صادرات المملكة من السلع والخدمات في دعم هذا النمو حيث ارتفعت بنسبة 18.4% على أساس سنوي.

ما تزال حصة الأنشطة غير النفطية تمثل النسبة الأكبر في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من الانخفاض الطفيف لها خلال الربع الثالث من عام 2025م لتصل إلى 55.1% مقارنة بـ 55.4% في الربع المماثل من العام الماضي، مسجلة 674.2 مليار ريال، ما يعكس تسارع التحول الهيكلي في الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة نحو المزيد من الاهتمام والدعم للأنشطة غير النفطية. ويؤكد هذا النمو نجاح السياسات التنموية الرامية لتعزيز الاستهلاك المحلي والسياحة والبنية التحتية، خاصة للمشاريع الكبرى، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030.

كما نلاحظ أن توسع مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلي الإجمالي قاد إلى انحسار محدود في حصة الأنشطة غير النفطية، نتيجة إعادة توزيع الوزن النسبي بين مكونات الاقتصاد حيث شكلت الأنشطة النفطية نسبة 27.3% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2025م، مرتفعة من 26.4% لنفس الفترة من عام 2024م.

الشكل (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نمواً إيجابياً للربع السابع على التوالي، مواصلاً أدائه التصاعدي، ومسجلاً ارتفاعاً بنسبة 4.8% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2025م، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع جميع الأنشطة الاقتصادية.

نمت الأنشطة النفطية بنسبة 8.3% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2025م، كما سجلت نمواً بلغ 5.2% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام. وذلك نتيجة التراجع التدريجي لتخفيضات أوبك+ مما سمح بزيادة الإنتاج، إضافة إلى تحسن الطلب العالمي واستقرار الأسواق، بجانب تعافي النشاط الاقتصادي المحلي الذي عزز من أداء القطاع النفطي.

ارتفع نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 7.2% خلال الربع الثالث من عام 2025م، مدفوعاً بزيادة الإنتاج، وشكل القطاع المساهمة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.9%، وبقيمة 268.34 مليار ريال. فيما سجلت الصناعات التحويلية ثاني أكبر مساهمة بـ 15.8%، وحققت نمواً سنوياً بلغ 7% خلال نفس الفترة وبقيمة 193.74 مليار ريال.

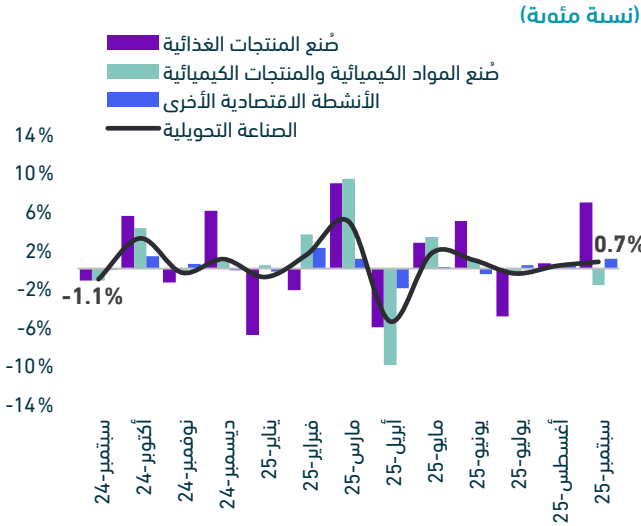
كما ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3% على أساس سنوي، في إطار جهود المملكة لتنويع الاقتصاد. ومن بين أهم هذه الأنشطة، برز قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والذي ساهم بدوره بنسبة 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي، محققاً نمواً سنوياً بنسبة 5.2%.



الإنتاج الصناعي

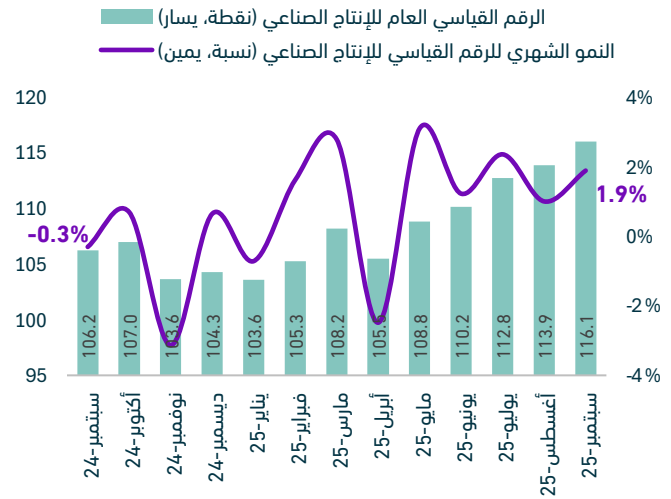
مؤشر الإنتاج الصناعي يواصل الصعود في الربع الثالث 2025م

الشكل (8): النمو الشهري للرقم القياسي لأهم أقسام الصناعات التحويلية



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (7): النمو الشهري للرقم القياسي للإنتاج الصناعي (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شهد قطاع الصناعات التحويلية في المملكة خلال السنوات الأخيرة نموًا ملحوظًا في أدائه، مدفوعًا برؤية السعودية 2030 التي جعلت تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط ضمن أهدافها الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، سجل قطاع الصناعات التحويلية ارتفاعًا في معدلات الإنتاج وتوسعًا في الطاقة التصنيعية، مما أسهم في تحقيق مكاسب متعددة: كتحفيز تنويع الاقتصاد، ورفع تنافسية الصادرات الوطنية، وتوطيد سلاسل الإمداد بما يدعم الأمن الصناعي والاقتصادي ويحد من الاعتماد على الواردات. وبشكل عام انعكس هذا النمو إيجابًا على سوق العمل من خلال خلق فرص وظيفية نوعية، إذ يعد القطاع من القطاعات كثيفة التشغيل التي تساعد على استقطاب الكفاءات الوطنية وتطوير مهاراتها، بما يحقق مستهدفات التنمية في المملكة.

كما ارتفع متوسط مؤشر نشاط إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها في الربع الثالث من عام 2025م بنسبة 8.0% على أساس سنوي، وارتفع كذلك مؤشر نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء بنسبة 7.4% على أساس سنوي، ما يؤكد استمرار تطور البنى التحتية وتحسن أساليب إدارة مرافق الخدمات.

سجل متوسط مؤشر الإنتاج الصناعي في الربع الثالث من عام 2025م ارتفاعًا بنسبة 8.0% على أساس سنوي، مدعومًا بارتفاع جميع الأنشطة النفطية وغير النفطية.

فبحسب تصنيف الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ارتفع متوسط الأنشطة النفطية خلال الربع الثالث من عام 2025م بنسبة 9.0% على أساس سنوي، متأثرًا بارتفاع نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ونشاط صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 8.6% و 1.1% على التوالي مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. إذ ارتفع إنتاج المملكة من النفط في الربع الثالث 2025م ليصل إلى 9.74 مليون برميل يوميًا مقارنة بـ 8.97 مليون برميل يوميًا لنفس الفترة من العام السابق.

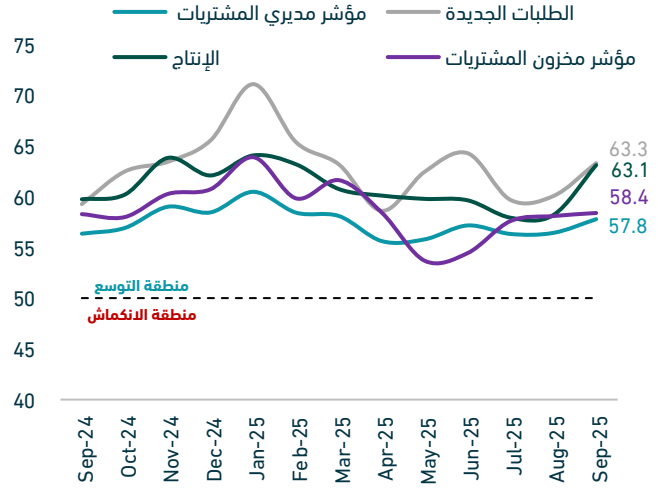
كما ارتفع متوسط الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.4% على أساس سنوي، ويعزى ذلك للداء الإيجابي لنشاط الصناعات التحويلية والتي نمت بنسبة 5.0%. في الربع الثالث من عام 2025م على أساس سنوي. وتعد صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى وصناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية وصناعة المنتجات الغذائية الأكثر تأثيرًا على مؤشر الصناعات التحويلية، حيث ارتفع كل منهم خلال الربع الثالث من عام 2025م بنسبة 10.8%، 9.4%، و 6.6% على التوالي مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.



مؤشر مديري المشتريات

استمرار توسع النشاط والأعمال في القطاع الخاص غير النفطي بالمملكة في الربع الثالث 2025م

الشكل (9): الأداء الشهري لمؤشر مديري المشتريات (نقطة)



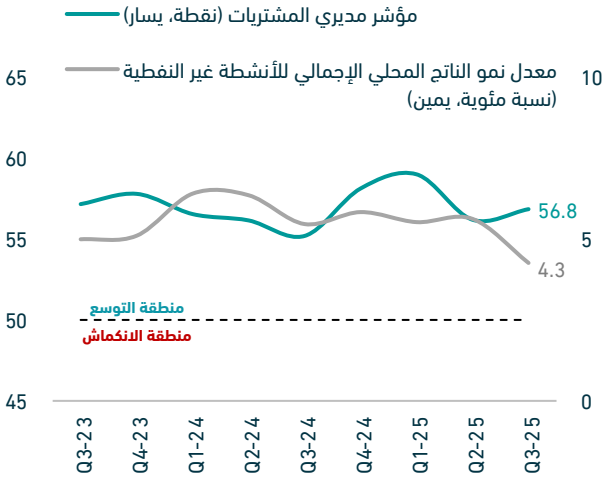
المصدر: S&P Global

شهد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي أداءً إيجابياً في الربع الثالث من عام 2025م، إذ بلغ 56.8 نقطة، مرتفعاً عن متوسط الربع الثاني البالغ 56.2 نقطة، محافظاً بذلك على بقائه في منطقة التوسع (أعلى من 50 نقطة).

وعلى مستوى الأداء الشهري، تسارع أداء المؤشر في سبتمبر 2025م ليسجل 57.8 نقطة مقارنة بـ 56.4 نقطة في أغسطس. وقد نما الإنتاج بواقع 5 نقاط في شهر سبتمبر 2025م بدعم من ارتفاع الطلبات الجديدة، والتي تتأثر في الغالب باكتساب عملاء جدد وتدفق الاستثمار الأجنبي وتنافسية الأسعار، بالإضافة إلى تحسن طلبات التصدير، إذ كانت الزيادة في الطلب من منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وأشارت الشركات المشاركة في تقرير بنك الرياض لمديري المشتريات لشهر سبتمبر أنها استفادت من زيادة الإعلانات وتخفيض الأسعار والعلاقات الجيدة مع العملاء الأجانب، وكان معدل ارتفاع طلبات التصدير هو الأفضل منذ شهر أبريل 2025م.

أدى النمو في الطلبات الجديدة إلى توسع الشركات في شراء مستلزمات الإنتاج بوتيرة أسرع، مما أدى إلى ارتفاع مستويات المخزون منذ شهر أبريل 2025م، فيما حافظ معدل التوظيف على مستوياته المرتفعة، مع استمرار حالة توسع معتدلة نتيجة زيادة الطلب على العمالة.

الشكل (10): المتوسط الربعي لمؤشر مديري المشتريات ومعدل نمو الأنشطة غير النفطية



المصدر: S&P Global، الهيئة العامة للإحصاء

وفيما يخص الأسعار حسب المؤشر فإنه بالرغم من تراجع أسعار مستلزمات الإنتاج قليلاً خلال الربع الثالث من عام 2025م، تظل بمستويات عالية نتيجة لارتفاع أجور الموظفين. وأشارت بعض الشركات إلى أن تعديلات الأجور ضغطت على التكاليف، حيث شهدت كافة القطاعات ارتفاعاً في بند التكاليف خاصة في قطاع التصنيع، وانعكس ذلك قليلاً على أسعار المنتجات، فيما كانت هناك جهود لإبقاء الأسعار منخفضة من أجل اكتساب العملاء.

وحافظت شركات القطاع الخاص غير النفطي على نظرتها الإيجابية تجاه النشاط التجاري خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، وتحسن مستوى التفاؤل للشهر الثاني على التوالي في شهر سبتمبر 2025م بدعم تحسن ظروف السوق، وزيادة الطلب المحلي والمشاريع القائمة والبنى التحتية.

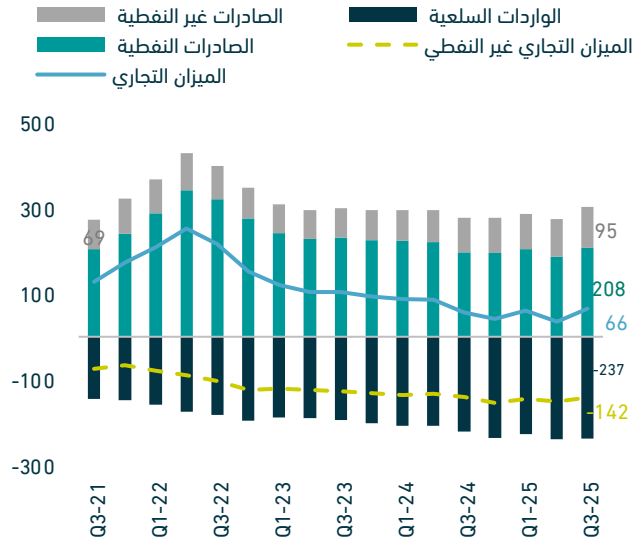
وعلى مستوى دول مجموعة العشرين، جاءت المملكة في المرتبة الأولى من حيث أداء مؤشر مديري المشتريات، مسجلة 57.8 نقطة في سبتمبر 2025م. وتعكس هذه المرتبة المتقدمة استمرار نجاح السياسات الاقتصادية في تعزيز الطلب المحلي، وخلق فرص للتوظيف وجذب الاستثمارات.



التجارة الخارجية

تحسن فائض الميزان التجاري في الربع الثالث لعام 2025م

الشكل (11): حجم الصادرات والواردات والتبادل التجاري (مليار ريال)



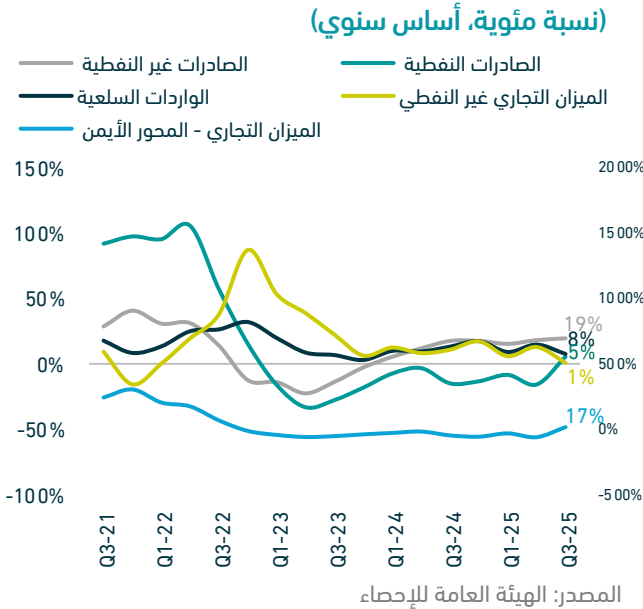
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شهد الميزان التجاري للمملكة تحسناً ملحوظاً خلال الربع الثالث 2025م، مرتفعاً بنسبة 17% على أساس سنوي ليصل إلى نحو 66 مليار ريال، مقارنة بـ 56 مليار ريال في الربع الثالث 2024م. ويعزى هذا التحسن بشكل رئيس إلى نمو الصادرات السلعية بنسبة 10% لتبلغ 303 مليار ريال، مقابل ارتفاع الواردات بنسبة 8% على أساس سنوي لتصل إلى 237 مليار ريال.

سجلت الصادرات النفطية نمواً خلال الربع الثالث 2025م، مرتفعة بنسبة 5% على أساس سنوي لتصل إلى نحو 208 مليار ريال، مقارنة بـ 197 مليار ريال في الربع نفسه من عام 2024م. وشكلت الصادرات النفطية ما نسبته 69% من إجمالي الصادرات السلعية خلال الربع الثالث 2025م، مقارنة بـ 71% في الفترة المماثلة من العام السابق. ويعزى هذا الأداء إلى تطورات أسعار النفط العالمية، حيث انخفض متوسط الأسعار بنحو 13.4% على أساس سنوي (من 80 إلى 69 دولاراً أمريكياً للبرميل)، ما انعكس على قيم الصادرات النفطية.

ولا تزال الواردات النفطية محدودة التأثير في هيكل الميزان التجاري، بما في ظل هيمنة الصادرات النفطية على الميزان التجاري النفطي، بما يدعم الفائض المسجل في هذا البند.

الشكل (12): معدل نمو الصادرات والواردات والتبادل التجاري



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجلت الصادرات غير النفطية خلال الربع الثالث 2025م نمواً قوياً بنسبة 19% على أساس سنوي، لتبلغ نحو 95 مليار ريال، وهو أعلى مستوى تاريخي لها، متجاوزة متوسط الخمس سنوات الماضية البالغ 75 مليار ريال.

وبلغت قيمة إعادة التصدير نحو 38 مليار ريال خلال الربع الثالث 2025م، مسجلة نمواً سنوياً لافتاً بنسبة 70% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، لتشكل ما نسبته 40% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وما يعادل 13% من إجمالي الصادرات السلعية.

وعلى مستوى مكونات الصادرات غير النفطية، جاءت الآلات والأجهزة الكهربائية في المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 26 مليار ريال، ما يمثل 27% من الإجمالي، محققة نمواً سنوياً قوياً بنسبة 120%.

وحلت منتجات الصناعات الكيماوية في المرتبة الثانية عند نحو 20 مليار ريال، ما تمثل 21% من الإجمالي، محافظة على استقرارها السنوي، تلتها اللدائن ومصنوعاتها بقيمة بلغت نحو 18 مليار ريال، والتي تمثل 19% من الإجمالي، مسجلة تراجعاً سنوياً بنسبة 10%.

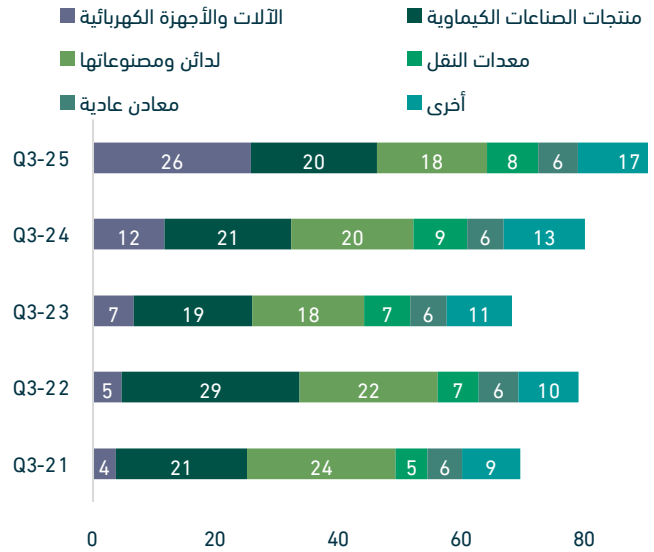


التجارة الخارجية

حافظت الإمارات العربية المتحدة على الحصة الأكبر من الصادرات السعودية غير النفطية

الشكل (13): الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام

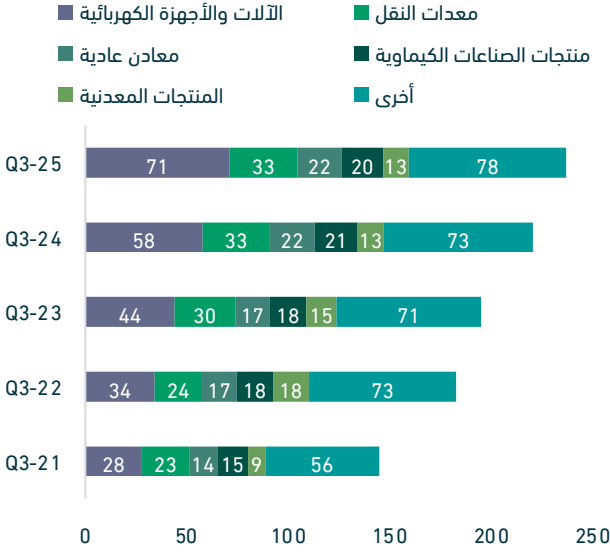
(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (14): الواردات حسب أهم الأقسام

(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تصدّرت الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي الصادرات غير النفطية خلال الربع الثالث 2025م، بقيمة بلغت نحو 30 مليار ريال، ما يمثل 31% من إجمالي الصادرات غير النفطية. وتركزت الصادرات المتجهة إليها في فئتي الآلات والأجهزة الكهربائية ومعدات النقل، واللّتين استحوذتا معًا على نحو 77% من الإجمالي، بما في ذلك الصادرات المعاد تصديرها.

واحتلت الهند المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 11 مليار ريال (11% من الإجمالي)، وتصدّرت الصناعات الكيماوية الصادرات المتجهة إليها، مستحوذة على نحو 62% من الإجمالي.

وجاءت الصين في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 7 مليار ريال (7% من الإجمالي)، تركّزت في فئتي اللداثن والمطاط ومصنوعاتها والصناعات الكيماوية، واللّتين استحوذتا معًا على نحو 72%.

وفيما يخص الواردات، حافظت الصين على مركزها كأكبر مورّد للمملكة خلال الربع الثالث 2025م، بقيمة بلغت نحو 65 مليار ريال، ما يعادل 28% من إجمالي الواردات، وتركّزت الحصة الأكبر في الآلات والأجهزة الكهربائية.

وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بقيمة نحو 19 مليار ريال (8% من الإجمالي)، وتصدّرت الآلات والأجهزة الكهربائية وعربات ومعدات النقل و وارداتها، فيما حلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 13 مليار ريال (6% من الإجمالي)، وتصدّرت الأحجار الكريمة و واردات المملكة منها.

شهدت واردات المملكة خلال الربع الثالث من عام 2025م نموًا بنسبة 8% على أساس سنوي لتصل إلى نحو 237 مليار ريال، مدفوعة بارتفاع واردات السلع الرأسمالية والوسيلة بنسبة 12% على أساس سنوي، والتي شكّلت ما نسبته 69% من إجمالي الواردات. في المقابل، شكّلت واردات السلع الاستهلاكية النهائية ما نسبته 31% من إجمالي الواردات، مسجلة انخفاضًا طفيفًا بلغ 1% على أساس سنوي.

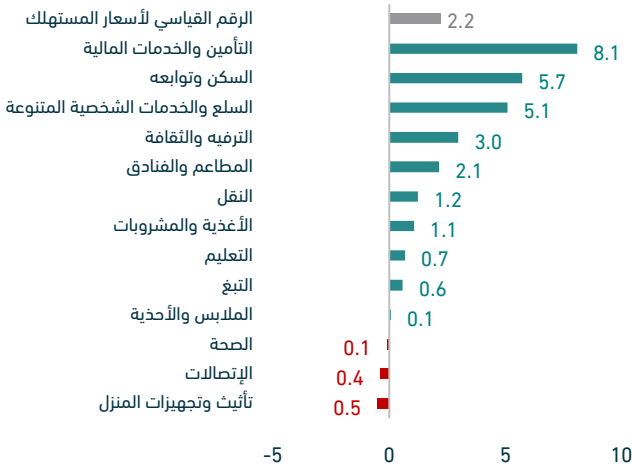
وقد تصدّرت واردات الآلات والأجهزة الكهربائية قائمة الواردات خلال الربع الثالث 2025م، مسجلة نحو 71 مليار ريال، ما يمثل 30% من إجمالي الواردات، وبنمو سنوي بلغ 23%. وجاءت معدات النقل في المرتبة الثانية، ممثلة 14% من الإجمالي، مع نمو سنوي طفيف بلغ 0.7%. أما المعادن العادية، فحلت في المرتبة الثالثة، مسجلة انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.8%، لتشكّل نحو 9% من إجمالي الواردات.

في ضوء ذلك، اتسع العجز في الميزان التجاري غير النفطي خلال الربع الثالث 2025م بنسبة طفيفة بلغت 1% على أساس سنوي ليصل إلى نحو 142 مليار ريال، مقابل 141 مليار ريال في الفترة المماثلة من 2024م، ويُعزى ذلك إلى استمرار نمو الواردات غير النفطية بوتيرة أعلى من نمو الصادرات.



بلغ معدل التضخم 2.2% خلال الربع الثالث 2025

الشكل (16): معدل التغير السنوي في أقسام سلة المستهلك للربع الثالث من عام 2025م (نسبة مئوية)

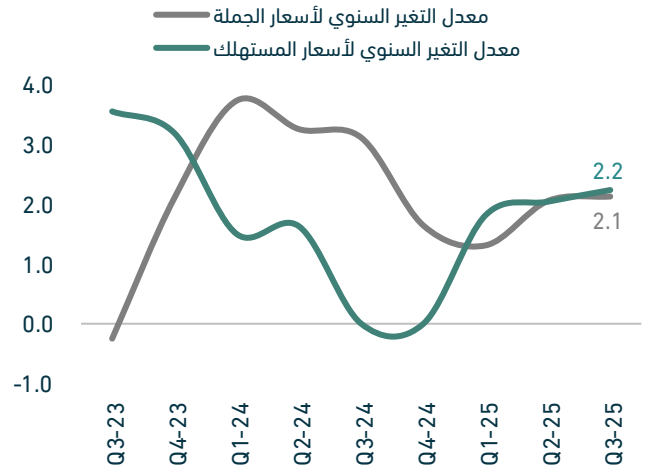


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وفيما يخص أسعار الجملة، بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي نحو 157.4 نقطة في الربع الثالث من عام 2025م، مرتفعاً بنسبة 2.1% على أساس سنوي. مدعوماً بنمو قسم سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 4.1%، يليه قسم منتجات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 4.5%، كما ارتفع قسم المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات، والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 0.5%، و0.1% على التوالي. في حين سجل قسم الخامات والمعادن انخفاضاً بنسبة 0.8% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2025م.

وبشكل عام، تشير البيانات إلى استقرار مستويات معدلات التضخم في المملكة رغم ضغوط الطلب التي تؤثر على زيادة الأسعار، خاصة في قطاع المساكن ومواد البناء والتشييد. عطفاً على أن معدلات التضخم في المملكة تتسم بانخفاض مستوياتها مقارنة باللاقتصادات العالمية، حيث جاءت في المركز التاسع في شهر سبتمبر من عام 2025م بسبب فعالية التدابير الإستباقية والسياسات الإحترازية التي اتخذتها الحكومة.

الشكل (15): مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الجملة (نسبة مئوية)



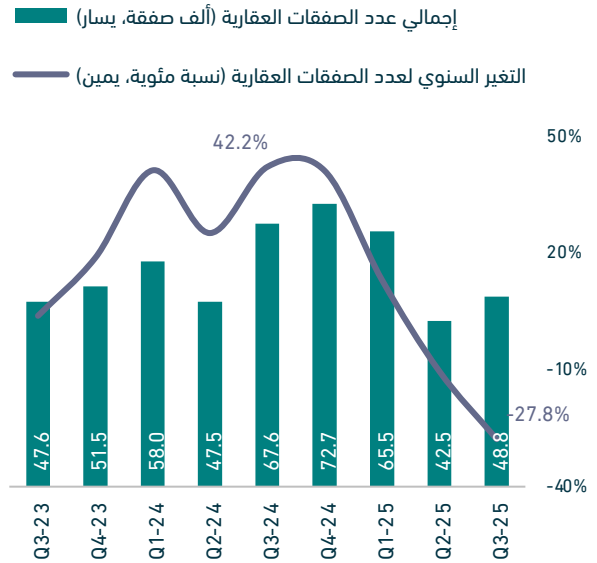
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجل متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك 103.8 نقطة في الربع الثالث من عام 2025م، مرتفعاً بنسبة 2.2% على أساس سنوي، ومدفوعاً في المقام الأول بارتفاع مجموعة السكن وتوابعه بنسبة 5.7% حيث تمثل نحو 19.5% من وزن المؤشر. ويعزى هذا الارتفاع في أسعار السكن إلى الفجوة المتزايدة بين العرض والطلب، والتي أدت إلى ارتفاع قيمة الأراضي الخام، ما انعكس على زيادة الإيجارات السكنية.

كما ساهمت بعض الأقسام الأخرى في زيادة مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي، حيث سجل كل من قسم الأغذية والمشروبات، والنقل، والمطاعم والفنادق ارتفاعاً بنسبة 1.1% و1.2% و2.1% على التوالي. بالمقابل، سجل كل من الأقسام التالية: تأثير وتجهيزات المنزل، والاتصالات، والصحة تراجعاً على أساس سنوي بنسبة 0.5%، و0.4%، و0.1% على التوالي.

تراجع عدد الصفقات العقارية المنفذة خلال الربع الثالث 2025م على أساس سنوي

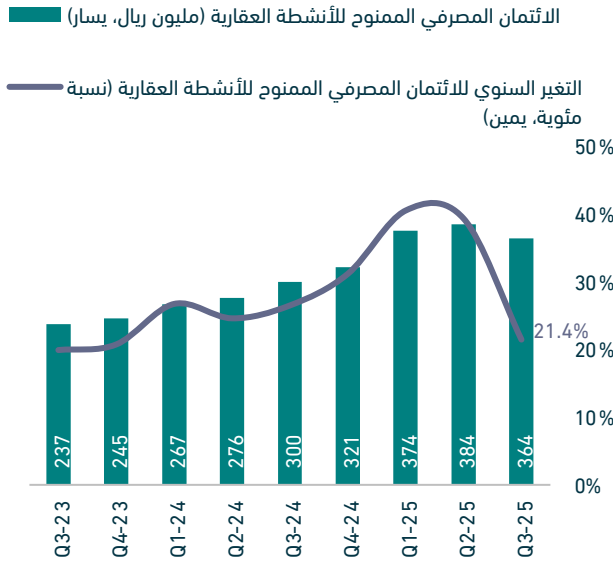
الشكل (17): عدد الصفقات العقارية



المصدر: وزارة العدل

الشكل (18): الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة

العقارية



المصدر: البنك المركزي السعودي

وسجل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة العقارية نموًا سنويًا بلغ 21.4% خلال الربع الثالث 2025م، مرتفعًا من 299 مليار ريال في الربع الثالث 2024م إلى 364 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2025م، في حين سجل تراجعًا بنسبة 5% على أساس ربعي، الأمر الذي قد يعكس توجه جزء من التمويل نحو مشاريع طويلة الأجل أو عمليات إعادة تمويل لأنشطة قائمة.

فيما سجل التمويل السكني الجديد للأفراد المقدم من قبل البنوك التجارية وشركات التمويل تراجعًا خلال الربع الثالث من عام 2025م بنسبة 1.4% مع تراجع العقود السكنية المبرمة بنسبة 12.2% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

سجل السوق العقاري في المملكة خلال الربع الثالث من عام 2025م نحو 48.8 ألف صفقة عقارية منفذة، بانخفاض نسبته 27.8% على أساس سنوي، في حين سجل ارتفاعًا بنسبة 14.7% على أساس ربعي، وبلغت القيمة الإجمالية للصفقات حوالي 46.4 مليار ريال.

ففي القطاع السكني، والذي يشكل ما نسبته 90.6% من إجمالي الصفقات العقارية، فقد بلغ عدد الصفقات حوالي 44.2 ألف صفقة، متراجعًا بنسبة 26.2% على أساس سنوي، وبلغت قيمة هذه الصفقات السكنية نحو 31 مليار ريال، ومسجلة ارتفاعًا ربعيًا بنحو 14.9%.

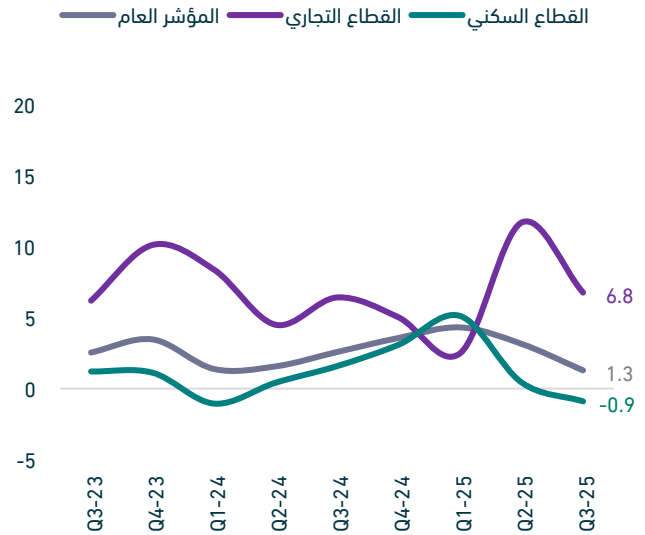
أما القطاع التجاري، والذي يشكل ما نسبته 6.5% فقد بلغ عدد الصفقات 3.2 ألف صفقة، وبلغت القيمة الإجمالية للصفقات التجارية نحو 12.8 مليار ريال. بارتفاع ربعي يقدر بنحو 14%، أما على أساس سنوي فقد تراجع عدد الصفقات التجارية بشكل ملحوظ بنسبة 31.7%.

في حين شكّل القطاع الزراعي 2.9% فقط من إجمالي الصفقات العقارية، مسجلًا تراجعًا بنسبة 53.4% على أساس سنوي وبنسبة 12% على أساس ربعي، ليلبلغ عدد الصفقات المنفذة نحو 1.4 ألف صفقة، بقيمة 2.3 مليار ريال.



ارتفاع الرقم القياسي لأسعار العقارات بنسبة 1.3% خلال الربع الثالث 2025م

الشكل (19): التغير السنوي للرقم القياسي العام للعقارات
(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

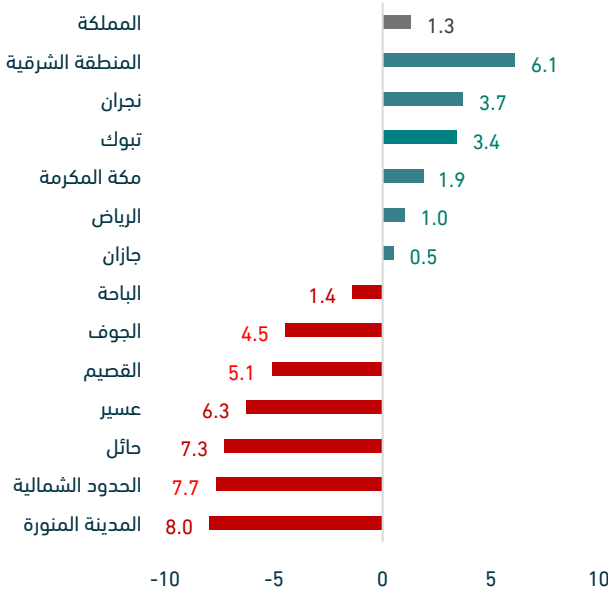
شهد مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في المملكة تباطؤاً في وتيرة نموه خلال الربع الثالث من عام 2025م، إذ بلغ معدل التغير السنوي 1.3% مسجلاً 103.9 نقطة.

وسجلت أسعار القطاع السكني انخفاضاً بنسبة 0.9% على أساس سنوي، جاء الانخفاض في أسعار القطاع السكني مدفوعاً بتراجع أسعار الأراضي السكنية، والشقق بنسبة 0.9% و1.7% على التوالي، وفي المقابل ارتفعت أسعار الفلل وأسعار الأذوار السكنية على أساس سنوي بنسبة 0.2% و0.3% على التوالي.

أما في القطاع التجاري، سجلت أسعار الأراضي والمعارض والمعارض ارتفاعاً سنوياً بنسبة 7.2%، و3.3%، و1.1% على التوالي، نتيجة الطلب المتزايد على المساحات التجارية، إلى جانب تدفق الاستثمارات الأجنبية. كما شهد القطاع الزراعي ارتفاعاً سنوياً مدفوعاً بارتفاع أسعار الأراضي الزراعية بنسبة 15.3%.

وساهم ارتفاع الوزن النسبي للقطاع السكني في حد أثر الزيادة الملحوظة في أسعار القطاع التجاري على المؤشر العام، إذ تبلغ نسبة القطاع السكني 72.7% من إجمالي الوزن، بينما تصل نسبة القطاع التجاري إلى 25.4% والزراعي إلى 1.9%.

الشكل (20): النمو السنوي للرقم القياسي للعقارات حسب المنطقة
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وبحسب التقسيم الإداري للمناطق، سجلت المنطقة الشرقية أعلى معدل زيادة سنوية في أسعار العقارات خلال الربع الثالث من عام 2025م بنسبة 6.1%، تليها منطقة نجران بنسبة 3.7%، ثم منطقة تبوك ومكة المكرمة وجازان بنسبة 3.4% و1.9% و0.5% على التوالي.

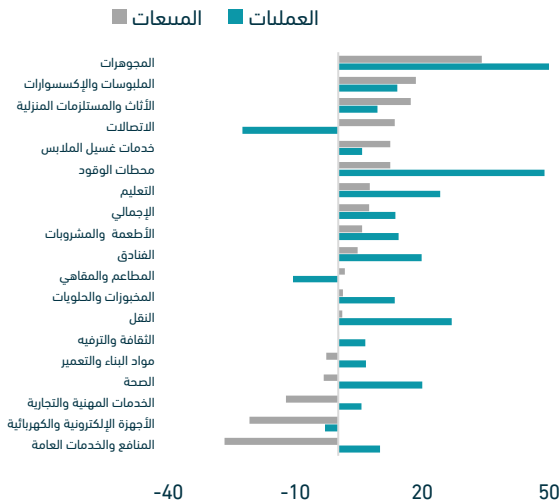
وقد شهدت منطقة الرياض تباطؤاً في نمو أسعار العقارات لتحقيق نسبة 1.0% في الربع الثالث من عام 2025م إذ تراجع على أساس ربعي بنسبة 0.4%.

في المقابل، سجلت المدينة المنورة أعلى تراجعاً بنسبة 8.0% على أساس سنوي، تليها الحدود الشمالية بنسبة 7.7%، وحائل بنسبة 7.3%، ثم عسير والقصيم والجوف بنسبة 6.3% و5.1% و4.5% على التوالي.

نقاط البيع والسحوبات النقدية

ارتفاع إنفاق المستهلكين بنسبة 7.3% في الربع الثالث 2025م

الشكل (22): معدل التغير السنوي في عمليات نقاط البيع حسب القطاعات للربع الثالث 2025م (نسبة مئوية)



المصدر: البنك المركزي السعودي

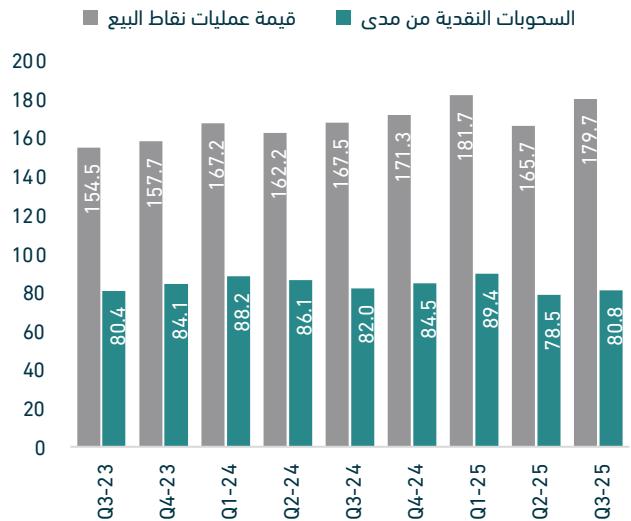
ونمت عمليات الدفع الإلكتروني مع استمرار تفضيل المستهلكين استخدام البطاقات الائتمانية والمحافظ الإلكترونية في عمليات الشراء، إذ ارتفعت قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية بمعدل 71.0% في الربع الثالث من عام 2025م، أما عدد عمليات التجارة الإلكترونية فقد ارتفعت نسبته لقرابة 64.6%.

يلاحظ أن النمو في قيمة عمليات نقاط البيع يتزامن مع نمو القروض الاستهلاكية، التي سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته 3% خلال الربع الثالث من عام 2025م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، يشير هذا التزامن إلى لجوء شريحة من المستهلكين إلى الاقتراض لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية.

وبالرغم من النمو المعتدل المسجل في إجمالي قيمة مبيعات نقاط البيع، تشير البيانات إلى ارتفاع ملحوظ في عدد العمليات المنفذة، مما يعكس تحولاً في سلوك المستهلكين نحو نمط إنفاق يعتمد على تعدد المشتريات الصغيرة بدلاً من الصفقات مرتفعة القيمة.

ويُعد هذا التحول مؤشراً على تغيير في شكل الإنفاق الاستهلاكي، حيث يُتوقع أن يكون الاقتصاد الرقمي المستفيد الأكبر من هذا الاتجاه، نظراً لارتباطه الوثيق بالعمليات المتكررة ومنخفضة القيمة ومع ذلك، فإن استمرار الاعتماد على القروض الاستهلاكية لتمويل هذا الإنفاق قد ينطوي على مخاطر مالية مستقبلية، ما يستدعي مراقبة مستويات المديونية الاستهلاكية واتجاهاتها لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

الشكل (21): نقاط البيع والسحوبات النقدية (مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي

واصل إنفاق المستهلكين ارتفاعه في الربع الثالث من عام 2025م، حيث بلغت قيمة عمليات نقاط البيع نحو 179.6 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 7.3% على أساس سنوي.

ومن حيث عدد عمليات نقاط البيع، شهد الربع الثالث 2025م ارتفاعاً بقرابة 12.3% على أساس سنوي وصولاً إلى 2.9 مليار عملية، والجدير بالذكر أن العدد الأكبر من العمليات كان في قطاع المطاعم والمقاهي بقرابة 732.5 مليون عملية. وسجل قطاع الاتصالات أعلى نمو سنوي بلغ حوالي 48.8% في عدد العمليات.

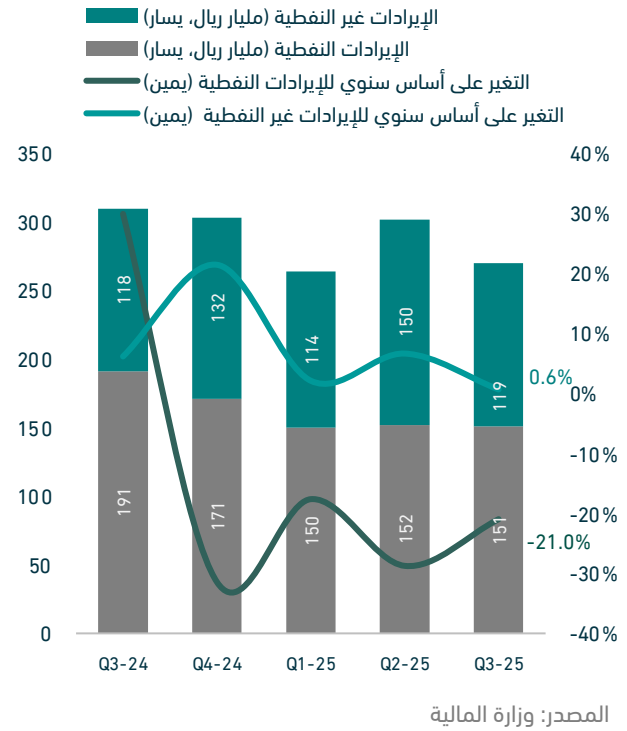
ومن حيث القيمة، كان النمو الأعلى في مبيعات نقاط البيع في قطاعي أخرى والمجوهرات مسجلين نسب نمو متشابهة بنسبة 34.02%، يليهما قطاع الملبوسات والإكسسوارات إذ بلغ معدل نموه 18.4% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. كما سجل قطاع الأثاث والمستلزمات المنزلية نمواً بنسبة 17.2% وعلى الجانب الآخر كانت مبيعات قطاعات المنافع والخدمات العامة، والأجهزة الإلكترونية والكهربائية، والخدمات المهنية والتجارية، هي الأكثر تراجعاً، إذ انخفضت بنسبة 26.9%، و 21.0%، و 12.4% على التوالي مقارنة بالربع الثالث من عام 2024م.

وفيما يخص السحوبات النقدية من مدى فقد انخفضت في الربع الثالث من عام 2025م بنحو 1.4% لتصل إلى 80.1 مليار ريال، مقارنة بسحوبات الربع الثالث من العام السابق.

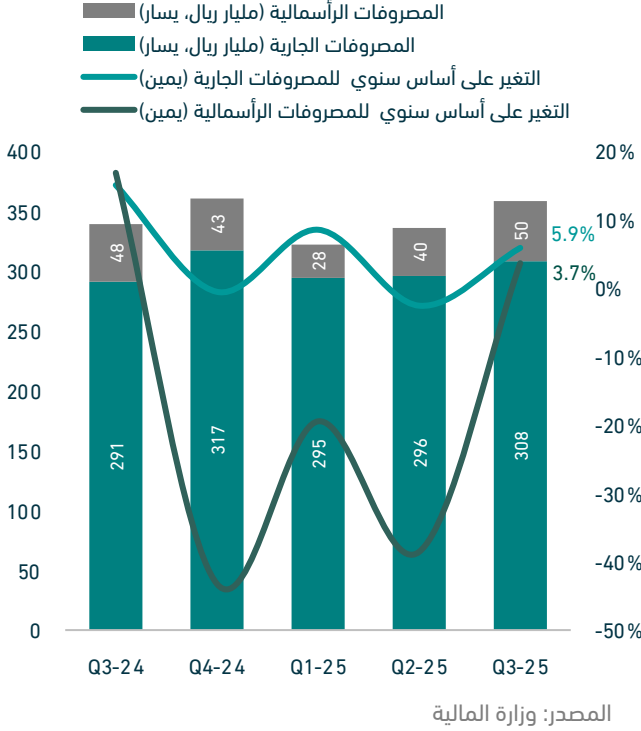


نمو طفيف في الإيرادات غير النفطية نتيجة زيادة الطلب المحلي

الشكل (23): الإيرادات



الشكل (24): المصروفات



ومن جهة الإنفاق، سجلت المصروفات العامة للدولة نموًا في الربع الثالث من عام 2025م بنسبة 5.6% على أساس سنوي لتبلغ 358.4 مليار ريال، نتيجة نمو المصروفات الجارية بنسبة 5.9% لتصل إلى 308.5 مليار ريال، ونمو المصروفات الرأسمالية بنسبة 3.7% لتصل إلى 49.9 مليار ريال.

وبتحليل بنود الإنفاق، بلغت تعويضات العاملين 143.6 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2025م، ومرتفعة بنسبة 3.6% على أساس سنوي، مستحوذة على النصيب الأكبر من المصروفات الحكومية الفعلية بنسبة 40.1%، ويأتي الإنفاق الحكومي على استخدام السلع والخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 23.4% من إجمالي المصروفات بقيمة 84.0 مليار ريال، مسجلًا نموًا بنسبة 1.5% مقارنة بالربع الثالث من عام 2024م. كما بلغ كل من مصروفات أخرى ونفقات التمويل 9.8% و 4.2% على التوالي من إجمالي المصروفات لتبلغ 35.1 مليار ريال و 15.2 مليار ريال ونمو سنوي يقدر بـ 22.2% و 27.1% على التوالي، وبلغ الإنفاق على المنافع الاجتماعية 16.5 مليار ريال منخفضًا بـ 21.7% على أساس سنوي.

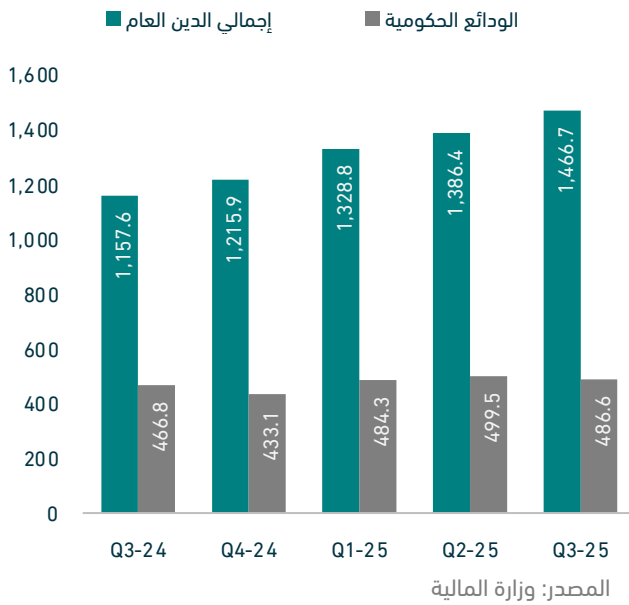
انخفضت الإيرادات العامة للدولة بنسبة 12.7% على أساس سنوي لتسجل 269.9 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2025م. وقد بلغ إجمالي الإيرادات النفطية 150.8 مليار ريال متراجعًا بنسبة 21.0%، ويعزى ذلك إلى تراجع متوسط سعر خام برنت بنحو 13.4% خلال الربع الثالث من عام 2025م مقارنة بالربع المماثل من العام السابق.

في المقابل، تمثل الإيرادات غير النفطية 44.1% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، ويأتي ذلك نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل. حيث بلغت الإيرادات غير النفطية 119.1 مليار ريال، مسجلة ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.6% على أساس سنوي؛ مدعومة بنمو الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، والضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، والإيرادات الأخرى بنسب 10.8% و 0.5% و 6.1% و 5.8% على التوالي. في حين تراجعت الضرائب الأخرى بشكل ملحوظ بنسبة 42.2% على أساس سنوي.



ارتفاع العجز في الربع الثالث من عام 2025م نتيجة تراجع الإيرادات النفطية

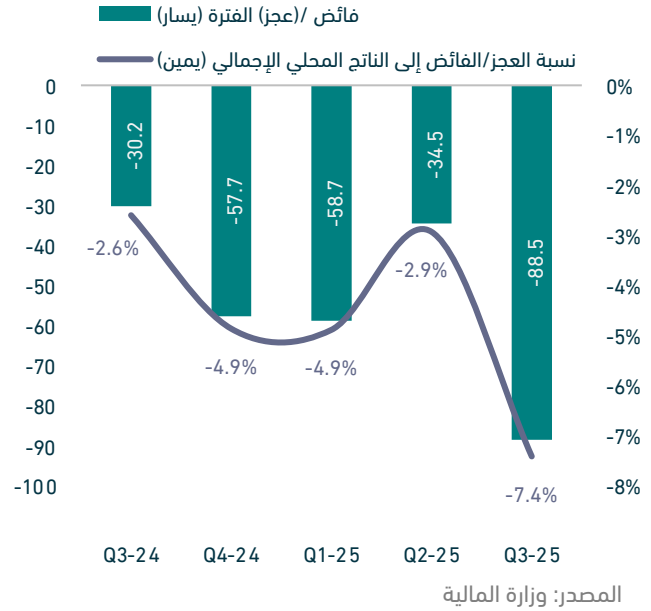
الشكل (26): الدين العام والودائع الحكومية (مليار ريال)



وبحسب البيانات الصادرة من المركز الوطني لإدارة الدين، بلغ الدين المباشر القائم على الحكومة في نهاية سبتمبر 2025م 1,466.7 مليار ريال سعودي منها 930.1 مليار ريال سعودي ديون محلية و536.5 مليار ريال سعودي ديون خارجية، بزيادة 35.1% للدين الداخلي، و14.4% للدين الخارجي على أساس سنوي.

وتعتبر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية حيث بلغت 31.9% بنهاية الربع الثالث من عام 2025م، في ظل قوة الائتمان في المملكة. وفي شهر يوليو من عام 2025م ثبتت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" تصنيف المملكة الائتماني عند مستوى A+ مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وهو ما يعكس التحسن في الأداء الاقتصادي والمالي نتيجة الجهود المبذولة في تنفيذ رؤية السعودية 2030.

الشكل (25): الميزانية العامة: فائض / (عجز) الفترة (مليار ريال)



سجلت الميزانية العامة للمملكة عجزاً مالياً قدره 88.5 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2025م، مقارنة بعجز قدره 34.5 مليار ريال في الربع السابق له، ما يعكس استمرار الضغوط المالية وسط تراجع ملحوظ في الإيرادات النفطية.

وتواصل المملكة تحقيق أهداف اقتصادية طموحة ترتقي بمستوى الخدمات وتزيد الإنتاجية وتشجع الاستثمارات من القطاع الخاص والتي من المتوقع أن تدر عوائد مالية ضخمة في المستقبل، وتسهم في انخفاض العجز. وارتفعت الودائع الحكومية لتبلغ 486.6 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2025م بنمو يقدر بـ 4.3% مقارنة بالربع الثالث من عام 2024م.

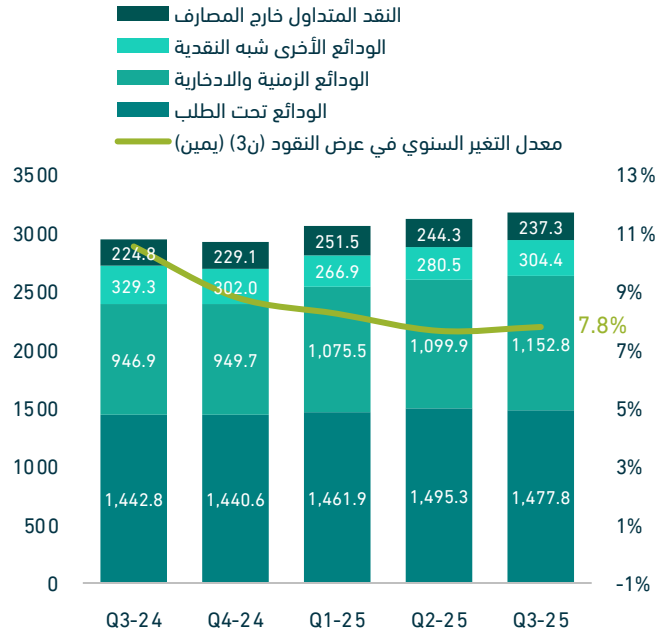
يعكس الارتفاع في إجمالي الدين العام، التوجه نحو تنوع مصادر التمويل بما يضمن استدامة الإنفاق على المشروعات الكبرى والبنى التحتية، دون التأثير سلباً على السيولة المحلية، ويساعد هيكل الدين الذي يميل نحو التمويل طويل الأجل في تقليل مخاطر إعادة التمويل، ويدعم جهود الدولة في تعزيز استثماراتها في القطاعات الواعدة مثل الطاقة المتجددة، ودعم الموازنة على المدى الطويل، وبناء الاحتياطات لمواجهة التقلبات المحتملة في السوق.



الأداء النقدي

ارتفاع المعروض النقدي وزيادة في الائتمان المصرفي الممنوح

الشكل (27): مكونات عرض النقود (ن3)
(نسبة مئوية، مليار ريال)

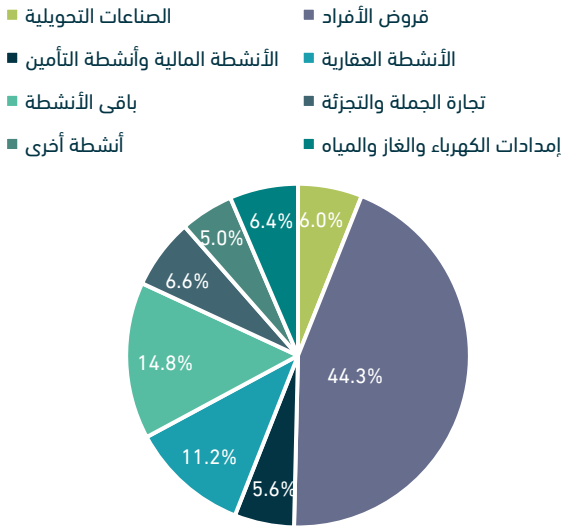


المصدر: البنك المركزي السعودي

شهد إجمالي عرض النقود (ن3) ارتفاعاً بنسبة 7.8% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025م ليصل إلى 3,172 مليار ريال. وقد شكلت الودائع تحت الطلب 46.6% من إجمالي عرض النقود، وكذلك مثلت الودائع الزمنية والإيداعية 36.3%، والودائع الأخرى شبه النقدية 9.6%، والنقد المتداول خارج المصارف 7.5%.

ويُعزى هذا النمو في عرض النقود (ن3) إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب على أساس سنوي بنسبة 2.4%. كما سجل النقد المتداول خارج المصارف والودائع الزمنية والإيداعية ارتفاعاً على أساس سنوي بنسبة 5.6% و 21.7% على التوالي. في حين سجل إجمالي الودائع الأخرى شبه النقدية انخفاضاً بلغ 7.5% على أساس سنوي.

الشكل (28): نسبة الائتمان الممنوح إلى إجمالي الائتمان المصرفي وفقاً للنشاط الاقتصادي في الربع الثالث 2025م (نسبة مئوية)



المصدر: البنك المركزي السعودي

كما سجل إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح خلال الربع الثالث من عام 2025م نمواً سنوياً بنسبة 14.3% ليصل إلى 3,262 مليار ريال. وجاء هذا النمو مدفوعاً بزيادة الائتمان الممنوح للأفراد والأنشطة العقارية، والتي استحوذت مجتمعة على 55.5% من إجمالي الائتمان، بقيمة 1,446 مليار ريال و 363 مليار ريال على التوالي. حيث عزز هذا النمو ثقة المستهلكين والإنفاق الاستهلاكي القوي ووجود برامج دعم حكومية مما جعل الحاجة للتمويل أقوى من أثر أسعار الفائدة المرتفعة.

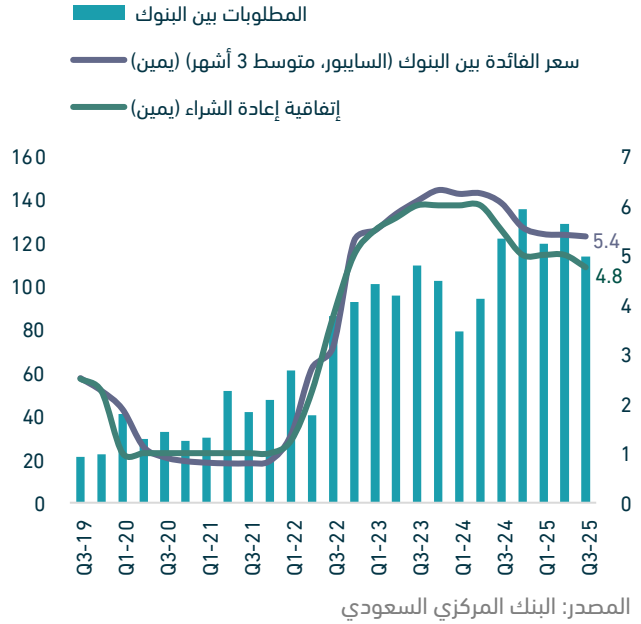
كذلك، ساهم كل من قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه وقطاع الصناعات التحويلية بحوالي 6.6%، 6.4%، 6.0% على التوالي من إجمالي الائتمان، بقيمة تقدر بحوالي 216 و 210 و 197 مليار ريال على التوالي.



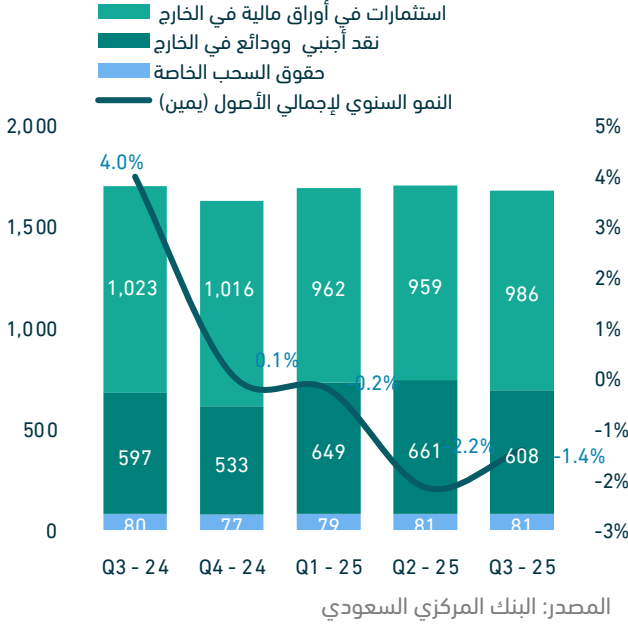
الأداء النقدي

تراجع أسعار الفائدة خلال الربع الثالث من عام 2025م

الشكل (29): مؤشرات نقدية (أسعار الفائدة،
والمطلوبات بين البنوك)
(نسبة مئوية، مليار ريال)



الشكل (30): الأصول الاحتياطية للبنك المركزي
السعودي
(نسبة مئوية، مليار ريال)



سجلت الأصول الاحتياطية للمملكة تراجعاً سنوياً بلغ 1.4% في الربع الثالث من عام 2025م، لتبلغ 1,689 مليار ريال مقابل 1,713 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام الماضي. ويُعزى هذا التراجع أساساً إلى انخفاض الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج بنسبة 3.6%، والتي تشكل 58.3% من الاحتياطيات لتصل إلى نحو 986 مليار ريال،

ارتفع النقد الأجنبي والودائع بالخارج بنسبة 1.9% ليصل إلى 608.1 مليار ريال، وكذلك مستويات حقوق السحب الخاصة، حيث زادت حقوق السحب الخاصة بنسبة 1.6%. وسجل وضع الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ارتفاعاً بنسبة بلغت 2.5%، واستقر احتياطي الذهب النقدي عند 1.6 مليار ريال دون تغيير.

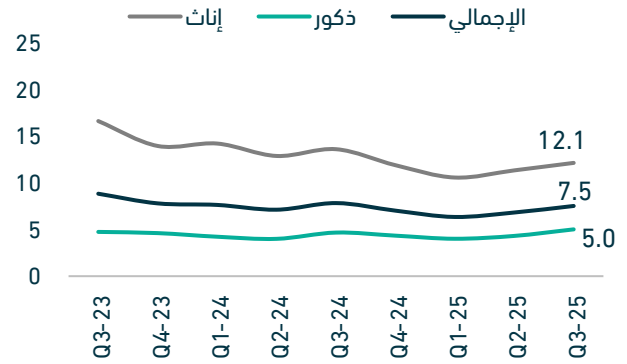
خفض البنك المركزي السعودي سعر الريبو بمقدار 25 نقطة أساس عند 4.75% خلال الربع الثالث من عام 2025م. وعزز ذلك الزيادة في المعروض النقدي (ن3) خلال نفس الفترة، وشهدت المطلوبات بين البنوك انخفاضاً لتصل إلى 113.5 مليار ريال مقارنة بـ 128.5 مليار ريال في الربع السابق، كما سجل سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) انخفاضاً طفيفاً خلال الربع الثالث 2025م ليصل إلى 5.37% مقارنة بـ 5.41% في الربع السابق له.



سوق العمل

ارتفاع معدل البطالة على أساس ربعي يقابله انخفاض سنوي

الشكل (31): معدل البطالة بين السعوديين
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

بلغ معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الثالث من عام 2025م، 7.5% بزيادة 0.7 نقطة مئوية عن الربع السابق له.

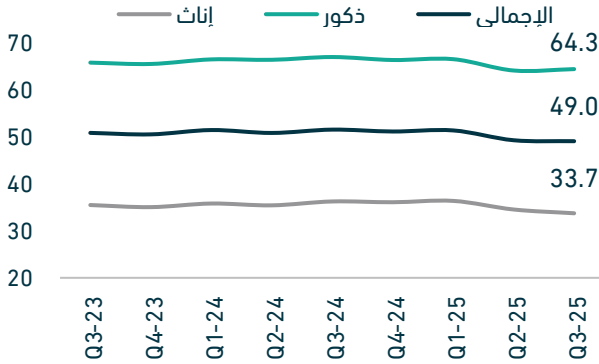
وتعزى تلك الزيادة إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث بمقدار 0.8 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.1%، وكذلك ارتفاع البطالة بين الذكور بمقدار 0.7 نقطة مئوية ليصل إلى 5.0%.

وعلى أساس سنوي، تراجع معدل البطالة بين السعوديين بمقدار 0.3 نقطة مئوية، على الرغم من ارتفاع معدل البطالة بين الذكور بمقدار 0.4 نقطة مئوية، إلا أن تراجع البطالة بين الإناث بمقدار 1.5 نقطة مئوية نتيجة الإصلاحات الجارية في سياسات سوق العمل التي تدعم المرأة قد عوض هذا الارتفاع.

وبالنسبة إلى معدل البطالة للسكان، فقد ارتفع بمقدار 0.2 نقطة مئوية في الربع الثالث من عام 2025م إلى 3.4% بالمقارنة مع الربع السابق، وانخفض بمقدار 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالربع المماثل من عام 2024م.

تراجع معدل مشاركة السعوديين في القوى العاملة بمقدار 0.2 نقطة مئوية على أساس ربعي، ليصل إلى 49.0% في الربع الثالث من عام 2025م. ويعزى ذلك لتراجع معدل مشاركة الإناث بمقدار 0.8 نقطة مئوية ليصل إلى 33.7%، على الرغم من ارتفاع معدل مشاركة الذكور بمقدار 0.3 نقطة مئوية ليصل إلى 64.3%.

الشكل (32): معدل المشاركة
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وفيما يخص متوسط الأجر الشهري للمشتغلين السعوديين فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 1.5% في الربع الثالث من عام 2025م مقارنة بالربع السابق له، ليسجل 11,197 ريال. نتيجة ارتفاع متوسط الأجور لكل من الذكور والإناث بمقدار 1.4% و 0.8% على التوالي.

شهد سوق العمل السعودي خلال الربع الثالث من عام 2025م تطورات ملحوظة، عكست تبايناً في تطورات العرض والطلب على الوظائف. واستمرت الجهود الحكومية لتعزيز التوظيف وتنويع فرص التوظيف في مختلف القطاعات. وتبرز هذه النتائج أهمية مواصلة الإصلاحات الهيكلية في سوق العمل، وتعزيز برامج التدريب والتأهيل، ورفع مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات السوق، إضافة إلى التوسع في الفرص الوظيفية النوعية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في بناء سوق عمل أكثر كفاءة واستدامة.



إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات. ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو التقرير، أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير، أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.